

في الواجهة

اتفاق الجرد: تنسيق أمني مع دمشق بغطاء سياسي

الامر بالنسبة الى توقيف الامن العام سوريين ثبت ضلوعهم في تفجيرات اريهابية او تعاونهم مع «جبهة النصر» وتنظيم «داعش» و«سرايا اهل الشام» وسواها، انبثقت بدورها من تبادل المعلومات بين الطرفين. ناهيك بأكثر من مهمة للوسيط اللبناني المدير العام للامن العام في اطلاق رعايا دول اجنبية أوقفوا لدى الحكومة السورية او سواها. وفي معزل عن كل ما يقال عن انقسام في حكومة الرئيس سعد الحريري حيال التفاوض الرسمي مع الحكومة السورية بازاء ملف النازحين وعودتهم الى بلادهم - وهو انقسام غير قابل للتذليل - شق التنسيق الأمني بين البلدين مسكاً مستقلاً متكاملاً بعيداً من الضجيج تحت وطأة متطلبات مواجهة الإرهاب. كلا الملفين، التنسيق الأمني وعودة النازحين، منفصل احدهما عن الآخر. بمقدار ما يحافظ الاول على سريته وادارته في الخفاء بعيداً من السجلات بيد انه تحت المظلة السياسية، يخضع الثاني لقرار الحكومة اللبنانية سواء أن مواعده او لم يكن.

رابعها، ان حوض الجيش اللبناني معركة تصفية «داعش» في جرد رأس بعلبك - القاع حتمي استكمالاً لما كان بدأه حزب الله في جرد عرسال. وخلافاً لما سبق الايام الستة من حرب الجرد الاولى عندما حال القرار السياسي دون تولي الجيش المهمة تلك، فنفضها حزب الله، تبدو الفضية الرئيسية لما حدث في جرد عرسال ان مهاجمة الجيش معاقل «داعش» بات مطلب المسؤولين المتحفظين في ما مضى ومطلب السياسيين المناوئين لحزب الله كي لا يجني مجدداً ثماره. مع ذلك فإن الأبواب غير موصدة امام اتفاق محتمل على غرار اتفاق جرد عرسال. وتبعاً للواء ابراهيم، فإن مسار العمليات العسكرية الذي قاد الى استسلام «جبهة النصر» في جرد عرسال، من شأنه ان يحدد بدوره في ضوء الانطلاق الوشيك للعمليات العسكرية للجيش اي مصير سيختره مسلحو «داعش» والدائرورن في فلكه في الجرد الاخرى المحتلة.

من دون تحرك ميداني ضد التنظيم المتطرف - وهو وشيك - سيكون من المتعذر قياس رد فعله واستعمال ذهابه الى اتفاق استسلام مماثل. لا يحجب ذلك القول ان ثمة وسيطاً بين التنظيم والمفاوض اللبناني تتكتم السلطات الرسمية اللبنانية عن كشف هويته، الا انه يحاول الاضطلاع بدور يفضي الى خاتمة تجنّب طرفي الحرب وقوعها الحتمي.

تكليف المدير العام للامن العام التواصل مع نظراء امنيين سوريين له. ومن دون موافقة سورية رسمية في المقابل على المهمة والوسيط تبدأ من رأس الهرم هناك لما كان في الامكان وضع الاتفاق الحالي موضع التنفيذ. ومع ان التنسيق الأمني دوري في اكثر من حدث من غير ان يكون تحت الضوء بالضرورة، الا انه حتمي في علاقة الامن العام كما مديرية المخابرات في الجيش بالاجهزة السورية النظيرة بازاء الكمّ الكبير من الاعباء التي تترتب على النزوح السوري والهجمات الارهابية ذات المصدر السوري او اباطها سوريون.

لم يقتصر التنسيق على الملفات المعلنة منذ عام 2012، بل شمل ولا يزال تبادل معلومات مع دمشق ومع اجهزة استخبارات دولية ترتبط بانتقال سوريين مشتبه في علاقتهم بالارهاب ما بين دول الاتحاد الاوروبي، كذلك

السوري والمسلحين المتطرفين، ومعظم هؤلاء سوريون، بتسهيل مغادرتهم الى مناطق التوتر والاشتباك بغية اراحة دمشق وحمص وحماء وحلب واريافها الواقعة تحت سيطرة الجيش السوري، وتالياً حصر الاشتباك معهم في مناطق الاقتتال كالرقّة وادلب وسواهما. وهي سابقة في تاريخ الحروب الأهلية، لم تشهدها الحرب اللبنانية حتى في موجات النزوح والتهمج.

ثانيتها، من دون تنسيق مباشر مع سوريا لم يكن في الامكان انجاز اتفاق يحول دون استمرار حرب الجرد وتطبيقه، بعدما اعلنت «جبهة النصر» استسلامها واستعدادها للتفاوض الذي يقتضي عندئذ المرور بالمعبر السوري الحتمي. بديل الاتفاق استمرار الحرب ومضي حزب الله في تصفية ما تبقى من جيوب ارهابية في جرد عرسال. الا انه افضى ايضاً الى استعادة حزب الله جثامين شهدائه. من شأن الاتفاق الذي طلبه الفريق الآخر تخفيف الضغط السياسي الداخلي على حزب الله من خصومه المحليين والجدل الدائر عن خوضه هو، دون الجيش اللبناني، معركة تحرير جرد عرسال، قبل ان تفضي نتائج ما حدث الى انتقال المهمة الى الجيش في جرد رأس بعلبك - القاع.

ثالثتها، من السذاجة الاعتقاد بان التنسيق الأمني خلا من تأييد سياسي رسمي، وإن بخفر لاسباب ترتبط باولئك المترددين بالجهر بمواقفهم من دون ضوء أخضر كان من المتعذر

حالم تشا حكومة الرئيس سعد الحريري الخوض فيه علناً جراء انقسامها الحاد عليه، عوّضه اتفاق الجرد: تنسيق مع سوريا وضعه موضع التنفيذ. مع ان الحجة في الظاهر أمنية محدودة. واقع الامر ان التواصل المباشر مع دمشق ظلله غطاء سياسي

نقولا ناصيف

تترك المرحلة الثانية من الاتفاق المعقود بين حزب الله و«جبهة النصر» عبر المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم، بعد مرحلة اولى قضت بتبادل الجثامين بين الطرفين، اكثر من دلالة ذات مغزى حيال علاقة سوريا بهذا الاتفاق:

اولها، حتمية التنسيق الأمني مع نظام الرئيس بشار الأسد ايضاً تكن الاعتراضات السياسية التي لم تتعد في موضوع الاتفاق الحالي رفع النبرة فحسب. لم يكن في الامكان وضع الاتفاق بين حزب الله و«جبهة النصر» موضع التنفيذ منذ الأحد، لو لم تكن السلطات السياسية اللبنانية على علم بالتنسيق مع دمشق وموافقتها عليه سلفاً. بدا التنسيق هذه المرة اكثر سهولة من المرات السابقة التي اقتضت، في وساطات ابراهيم لاستعادة جثث تملكخ (2012) واطلاق رهائن اعزاز (2013) وراهبات دير سيدة معلولا (2014)، اكثر من زيارة لدمشق، في احداها قصدها ثلاث مرات على التوالي في مدة وجيزة. في الاتفاق الحالي اكتفى بمكالمة هاتفية قدمت على اثرها السلطات السورية قاعدة لوجيستية مهمة لتنفيذ الاتفاق، بتوفير 200 باص يتسع كل منها لـ50 شخصاً من المغادرين من المسلحين المتطرفين وعائلاتهم. وهي ستكون معنية بسلامة عبور الباصات براً من جرد عرسال الى ادلب في مناطق نفوذ الدولة. في جانب من هذا التنسيق تتعامل دمشق مع الاتفاق على نحو مشابه لما رافق صفقة التبادل مع راهبات دير سيدة معلولا. شأن ما كن راهبات سوريات، تتصرف سوريا حيال الاتفاق الحالي على غرار ما يُعدّ مصالحت اجرتها على اراضيها المتنازع عليها بين الجيش

وبوصولها إلى «المعبر» بين مناطق سيطرة الدولة السورية و«إمارة إدلب الكبرى»، تدخل القافلة على دفعات. ومع كل دفعة، يتم تسليم أحد أسرى حزب الله الخمسة.

سياسياً، أبلغ رئيس الجمهورية العماد ميشال عون زواره، يوم أمس، أنه سيجري مع رئيس الحكومة والوزراء في الجلسة التي يعقدها مجلس الوزراء يوم غد «تقييماً للواقع الذي استجد بعد إقرار مجلس النواب سلسلة الرتب والرواتب والأحكام الضريبية الجديدة، وذلك في ضوء ردود الفعل المتفاوتة التي برزت على مختلف الصعد». وأشار الى أن «ثمة ملاحظات طرحت في أكثر من قطاع لا بد من درسها بروية ومسؤولية وبعيداً عن المزاييدات السياسية والإعلامية». مجدداً التأكيد أن «إقرار الموازنة خطوة ضرورية، على مجلس النواب إنجازها في أسرع وقت بهدف انتظام الوضع المالي وتحديد واردات الدولة وما يترتب عليها من نفقات». فيما علق رئيس الحكومة سعد الحريري عقب زيارته الرئيس عون رداً على سؤال حول موقفه من البدائل من بعض الضرائب لتمويل السلسلة التي قدمها حزب الكتائب الى الرئيس، بالقول: «لا مشكلة لدي إزاء من يملك بدائل فعلية وليست وهمية لتمويل السلسلة، أما القول عن وجود فساد وهدر بالمليارات فهو يدخل في إطار الكلام فقط (...) إن سلسلة الرتب والرواتب بكل إصلاحاتها وضرائبها نوقشت منذ ثلاث سنوات، وكل الأفرقاء السياسيين وافقوا عليها، بمن فيهم حزب الكتائب، وعلينا بالتالي أخذ الموضوع بالاعتبار». ورأى الحريري أن «الاعتراض أمر جيد، ولكن ما أتمناه أن تكون المعارضة بناءة لمصلحة البلد. وما يهمني هو عدم الاستدانة وتراكم ديون لأموال لا يمكن الاستثمار فيها لمصلحة لبنان». أما بشأن الغطاء الرسمي للقتال ضد «داعش»، فقال الحريري إن «الجيش يحظى دائماً بتغطية شاملة لكل عملياته العسكرية، وهذا الأمر أساسي (...) وعندما تحين الساعة الصفر، سيكون الجيش منتصباً، فالحكومة وكل القوى السياسية تقف الى جانبه».

بلا تنسيق مع سوريا لم يكن في الامكان تطبيق اتفاق وقف حرب الجرد (هيلم الموسوي)



تقرير

نهاية سعودي «أوجيه»

ميسم زرق

طلوت أمس شركة «سعودي أوجيه» آخر صفحة لها في عالم المال والأعمال. بعد 39 عاماً لامست خلالها الشركة سقف المجد وحققت إيرادات بعشرات مليارات الدولارات، موظفة أكثر من 58 ألف عامل، وصلت الى خط النهاية الذي لا رجعة عنه، فكان يوم 31 تموز من هذا العام موعدها مع الموت.

هذه الشركة التي أنجزت على مدى أربعة عقود من الزمن، مجموعة من أهم المشاريع في المملكة العربية السعودية، وعدد من دول العالم، أصبحت من الماضي، بعدما كانت من أكبر شركات المقاوله في العالم العربي.

منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري عام 2005، بدأت الشركة بالتراجع. غير أن أزمته الحقيقية ظهرت عام 2013، وحاول القيمين على الشركة التكتم عليها، إلا أن التعتير في دفع الرواتب، الشهر تلو الآخر، ساعد في فضح المستور وفتح الملفات التي كشفت هدرًا وفساداً يفوقان كل التوقعات والقدرة على المعالجة. وكانت الشركة حتى وفاة الملك عبدالله بن عبد العزيز عام 2015 تستفيد من دعمه لها بقروض بلا فوائد. غير أنها برحيله بدأت تواجه عقبات حقيقية نتيجة التعامل السعودي الجديد. ومع حلول عام 2017، باتت بحاجة إلى مبالغ طائلة تصل الى 10 مليارات دولار. وفي الوقت الذي أصبح فيه الدعم

السعودي شبه مستحيل نتيجة تغير الأولويات في المملكة من جهة، وتراجع الدعم السياسي والمالي الذي كان يتلقاه الحريري من جهة ثانية، وتراجع عائدات النفط وارتفاع النفقات السعودية نتيجة حرب اليمن وعملية نقل السلطة إلى محمد بن سلمان وتمويل صفقات كبرى مع الولايات المتحدة الأميركية من جهة ثالثة، بات إعلان إفلاس الشركة مسألة وقت. وعممت الشركة على موظفيها خطاباً يفيد بأن تاريخ 31 تموز هو آخر يوم عمل للشركة، وبعدها ستقفل أبوابها بداعي الإفلاس. وقبل الإفقال، طردت الشركة أكثر من 40 ألف موظف، وبدأت ببيع أصولها الثابتة في المملكة، يقول أحد العاملين إنها تقدر بأكثر من 8 مليارات دولار أميركي. وكانت صحيفة «عكاظ» قد كشفت أمس «أن الحريري نقل منذ عامين ملكية موقع الشركة الى ابنه حسام»، وأن المشاريع التي كانت تديرها الشركة في المملكة انتقلت الى شركة سدر التي وظفت حوالي 350 عاملاً من «أوجيه» لديها. وكانت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية قد أعلنت أمس على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، أنها تعمل على نقل 600 سعودي في الشركة إلى منشآت أخرى، ووجهت صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) لإيجاد فرص عمل مناسبة للسعوديين الآخرين. وأشارت إلى أن الرواتب المتأخرة التي تصل إلى نحو 14 شهراً ستصرف، من دون تحديد موعد لذلك.